

د. مهدي عبد الهادي: المدينة المقدسة بحاجة لموازنة تليق بمكانتها كعاصمة لفلسطين

المسح الميداني للعقارات والاملاك في البلدة القديمة مدخل لفرض ضرائب جديدة

القدس - محمد ابو خضير - حذر رئيس الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية (باسيا) الدكتور مهدي عبد الهادي من مخاطر حسم الصراع الديمغرافي ومن تنفيذ خطة الرئيس الامريكى دونالد ترامب بشكل تدريجي دون اعلانها كخطة سلام رسمية. وقال عبد الهادي في ورقة تقدير موقف بمناسبة سبعين عاماً على النكبة الفلسطينية: "بعد خمسين عاماً على الاحتلال الإسرائيلي لكامل التراب الوطني الفلسطيني ولا تزال اجراءات الضم الرسمي والفعلي الإسرائيلي لمدينة القدس وتوطيها وإعلانها "العاصمة الكاملة والوحدة" دونما رادع أو احترام لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ عام ١٩٦٧، مستمرة حتى اليوم!

ولفت عبد الهادي إلى أن الوضع الحياتي اليومي في القدس يتفاقم بفعل الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تعزل القدس عن محيطها في الضفة الغربية، وتفرض على الفلسطينيين غير اللقديسين نظام تصاريح عبور بيروقراطي ليمتكنوا من دخول المدينة. وقال انه منذ ٢٠١٧، بلغ طول "الجدار العازل" للحيط بالقدس (١٣٩) كيلومتر، ٣٪ منها فقط حسب مسار "الخط الأخضر"، الأمر الذي يعزز الاعتقاد بأن مسار "جدار العزل" يهدف أولاً وأخيراً إلى تدعيم للحائط الإسرائيلي بإتشاء "القدس الكبرى"، ما يعزل مناطق شاسعة ليخصصها للنمو اليهودي الاستيطاني فقط.

وتابع يقول: "في أحياء كفر عقب، وسيميراميس، وراس خميس، ومخيم شعفاط، وراس شحادة، وضاحية السلام، فإن "الجدار" اما يقضم أحياء كاملة أو يلتهم أجزاء كبرى منها - فلا يعزل الفلسطينيين عن اليهود فحسب، بل يعزلهم أيضا عن (١٤٠) ألف فلسطيني من سكان القدس ما يتركهم بدون أي خدمات بلدية. أما المناطق الأخرى (الجب، وبيير نبالا، وقلنديا البلد، والجديرة، وبيت حنينا البلد، والولجة) فقد باتت محاطة بالجدار بالكامل، والطريق الوحيد للوصول إليها أصبح عبر نفق أو حواجز عسكرية حيث نصبت هذه الحواجز على مداخل العديد من الأحياء الفلسطينية ذات اللوقع المركزي خلال السنوات الأخيرة (مثل العيسوية وجبل المكبر).

وأوضح عبد الهادي ان للحائط الإسرائيلي الذي يطلق عليه "مشروع القدس الكبرى" القدس - محمد ابو خضير - حذر رئيس الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية (باسيا) الدكتور مهدي عبد الهادي من مخاطر حسم الصراع الديمغرافي ومن تنفيذ خطة الرئيس الامريكى دونالد ترامب بشكل تدريجي دون اعلانها كخطة سلام رسمية. وقال عبد الهادي في ورقة تقدير موقف بمناسبة سبعين عاماً على النكبة الفلسطينية: "بعد خمسين عاماً على الاحتلال الإسرائيلي لكامل التراب الوطني الفلسطيني ولا تزال اجراءات الضم الرسمي والفعلي الإسرائيلي لمدينة القدس وتوطيها وإعلانها "العاصمة الكاملة والوحدة" دونما رادع أو احترام لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ عام ١٩٦٧، مستمرة حتى اليوم!

ولفت عبد الهادي إلى أن الوضع الحياتي اليومي في القدس يتفاقم بفعل الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تعزل القدس عن محيطها في الضفة الغربية، وتفرض على الفلسطينيين غير اللقديسين نظام تصاريح عبور بيروقراطي ليمتكنوا من دخول المدينة. وقال انه منذ ٢٠١٧، بلغ طول "الجدار العازل" للحيط بالقدس (١٣٩) كيلومتر، ٣٪ منها فقط حسب مسار "الخط الأخضر"، الأمر الذي يعزز الاعتقاد بأن مسار "جدار العزل" يهدف أولاً وأخيراً إلى تدعيم للحائط الإسرائيلي بإتشاء "القدس الكبرى"، ما يعزل مناطق شاسعة ليخصصها للنمو اليهودي الاستيطاني فقط.

يرفضها التفاوض على مكانة القدس مع الهيئات الدولية أو مع منظمة التحرير الفلسطينية - رغم الشروط الواضحة في القانون الدولي، وقرارات الأمم للتحدة، وأيضاً غوش عتصيون ومعاليه أوديميم / (١٠-٤)، وجيفعات زئيف - وكلها أقيمت على أراضي الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة. مؤكداً ان من شأن هذه الإجراءات الآن، خاصة بعد عاصفة الرئيس دونالد ترامب، أن تضيف نحو (١٥٠٠٠٠) مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية للحتلة كمقيمين في المدينة، في حين يتم إقصاء عدد مماثل من السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في الأحياء الواقعة خارج "الجدار" أحياء (مخيم شعفاط، غاتا، وكفر عقب).

عاصفة ترامب

وقال عبد الهادي ان اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة فسرته الحكومة الإسرائيلية وخاصة المستوطنون، اعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس كلها، الشرقية والغربية. وأن "ضم وتوحيد" المدينة تحت السيادة الإسرائيلية قد تم فعلاً كما هو الحال في هضبة الجولان، ولقد كانت مقررات في مجلس الأمن والأمم المتحدة ولم تنفذ وعليه، فإن إمكانية ضم مناطق (ج) في الضفة الغربية مسألة ممكنة أيضاً في أي وقت.

وأضاف: لقد سارعت إسرائيل إلى ترجمة القرار الأمريكي بأنه منح الحكومة الإسرائيلية رخصة وإجازة لتطبيق مفهومها للسيادة على القدس، وتغيير الجغرافيا والديمغرافيا وإقصاء أهل القدس عنها، وفرض أجندة صهيونية (مخططات ٢٠٢٠، ٢٠٥٠)، وقانون القنيسيت للعدل للقانون الأساسي بخصوص القدس، والذي يشترط الحصول على أغلبية ثلثي الأعضاء وعدم جواز التخلي عن أي جزء من القدس للفلسطينيين في ظل أي اتفاق سلام!

وأوضح عبد الهادي أن القرار الأمريكي يعتبر تغييراً جوهرياً في سياسات وقرارات الإدارات الأمريكية ويشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ومقررات مجلس الأمن الدولي والاتفاقيات الدولية والتي كانت الولايات للتحدة جزءاً وطرفاً فاعلاً فيها. وجاءت هذه العاصفة، لتسقط القناع عن السياسة الأمريكية، وتكشف جذور تواطئها ودعمها لإسرائيل ولعنتيار إسرائيل "قضايا داخلية انتخابية أمريكية" وتسجل بداية "تغيير" ولكن علنية وصريحة عن سابقاتها، في التعامل مع قضايا الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وإشاز عبد الهادي بهذا الصدد الى مقترحات منحيم بيغن في محادثات كامب ديفيد ١٩٧٨: "حكم ذاتي محدود للسكان دون

أية مساحة للسيادة عليها، وإغلاق ملفي القدس واللاجئين وضم للمستوطنات ومنطقة الأغوار (c). وهذا ما تبناه بنيامين نتنياهو وحكومته: حكم ذاتي للسكان دون سيادة على الأرض تحت سيطرة إسرائيلية أمنية كاملة. وأطلق عليه تعبير "الدولة الناقصة!" وقال أن إدارة ترامب، ستطلب من إسرائيل، الانسحاب من (٤) أحياء فلسطينية في القدس الشرقية: جبل للكب، العيساوية، شعفاط، أبو ديس (القدس الواقع ضمن حدود البلدية) وذلك تمهيداً لجمعها بلديات داخلية صغيرة في حدود البلدية الإسرائيلية كما هو الحال في حي أبو غوش، أو تجمعاً لبلدية فلسطينية في القدس الشرقية وعاصمة لدولة فلسطينية مع أنقاض ٢٠٪ من الضفة الغربية المحتلة، مع توفير حرية الوصول والعبادة في الأماكن للقدسة للديانات السماوية الثلاثة في البلدة القديمة.

ويرى عبد الهادي ان نقل السفارة تعتبر تحلياً عن اتفاقيات دولية الولايات للتحدة طرفاً فيها، بما في ذلك اتفاق أوسلو وتخلياً عن ضمانات سابقة بما في ذلك رسالة الضمانات للوجهة إلى الجانب الفلسطيني قبيل مؤتمر مدريد. وتشكل اعتداءً صارخاً على حقوق المسلمين وللسجيين والحقوق الوطنية الفلسطينية وتعدي على مكانة وحقوق وخصوصية الوصاية الهاشمية على للقدسات في القدس.

وقال ان الخطة الامريكية الحالية تشكل سياسياً إغناءً للعملية التفاوضية التي بدأت منذ توقيع اتفاقية أوسلو وبالتالي إلغاء الحل السياسي ورما إغواء كل الدولتين من خلال الفواضات وضربة الجحش عن أية ومرجعية دولية جديدة لعملية المفاوضات. مؤكداً أنها ضرب النظم الدولية والقانون الدولي وللصالح الدولية للتحدة في القدس، وإغلاق الباب أمام إمكانية تحقيق السلام عبر التسوية السياسية، الأمر الذي يتطلب الآن وفوراً توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني. وتحت عنوان قضايا القدس للزمنة قال عبد الهادي: "تفرض إسرائيل اليوم، سلسلة من القوانين والأنظمة للسيطرة الكاملة على الأرض والعقار في مدينة القدس. ومنها: قوانين تسوية الأراضي والأصلاك وتوسيع مصادرتها، وتقف القوانين الفلسطينية

والأردنية جامدة دون تفعيل في "جريم بيع وإيجارة الأراضي والعقارات وتسريبها لأي طرف رسمي أو أهلي أو ثالث اسرائيلي. وتفرض إسرائيل قانون أملاك للغائبين على عقارات القدس الشرقية وتوسيع تملكها للمستوطنين، وتقف الإرادة الرسمية الفلسطينية كما الأهلية عاجزة عن تفعيل "حملة فلسطينية" لشراء وتملك الأراضي والعقارات وحمايتها بتسجيلها كأملك أوقاف إسلامية.

وأضاف: "تقديت السلطات الإسرائيلية، في إجراء مسح ميداني للعقارات والأملك في البلدة القديمة ومركزيتها في ممتلكات الأوقاف الإسلامية والتحقق من الأطراف التي هي بحيازتها أو التصرف بها، كمدخل لفرض "ضرائب أملاك" وتمهيداً لإفراغها والاستيلاء عليها، وتقدر بأنها تبلغ ٨٠٪ من ممتلكات البلدة القديمة. ولا تزال الأطراف الفلسطينية العربية تقف وتعيش "صدمة" الاقحام الإسرائيلي لخصوصية للممتلكات والأوقاف

وتبحث عن "معادلة" لتخفيف من حدة الصدمة! وقد تبدأ في دخول اشتراك قانوني محلي أو دولي لحماية هذه للممتلكات!

وأوضح عبد الهادي ان الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس شهدت، سلسلة من الحاولات لتحريف وتزييف الرواية التاريخية والدينية والقانونية، وتشويه الأماكن للقدسة، وإقصاء الإنسان الفلسطيني عنها ومحاولات يومية لا تنتهي في اقتحام مجموعات يهودية للمسجد الأقصى المبارك لتنفيذ مخططات في عنوانها "مشاركة في للكان" وأيضاً "تطوير وتنمية" القدس في اللكان" وأيضاً "تطوير وتنمية" القدس واجياها وفي مضمونها "أسرلة وتهويد". وعقدت العديد من المؤتمرات والفعاليات الإسرائيلية التي دعت علنية للاستيلاء على للمسجد الأقصى المبارك وشرعت بالحفريات والأنتفاخ تحت سحات للمسجد الأقصى ثم إقامة "طقوس توراتية" في سحات للمسجد الأقصى بحراسة الشرطة الإسرائيلية. وقد أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية مذكرة للتعريف بمسمايات الرواية اليهودية للمكان بأن "للمسجد الأقصى هو جبل الهيكل" ومن أقدس للواقع اليهودية ووضع بافطات إسرائيلية بأسماء عبرية وإشارة إلى أنها "أبواب الهيكل" وذلك عام ٢٠١٤.

ويعتقد عبد الهادي ان تحديات ترامب وأجندته الاستفزازية تصعد بالأجندة

المقدسية التي تتحدث اليوم عن الحاجة إلى:

أولاً: التصريف والتصرف على "أهل القدس" المرابطين القابضين على الجمر في أحياء وأزقة وشوارع ومساجد وكنائس ومؤسسات القدس في قضاياهم اليومية الحياتية!

ثانياً: صياغة "معادلة شراكة" فيما بين

المفصل الرئيسية في القدس: (١) الأوقاف الإسلامية والسجينة ومأسسة علاقتها مع مرجعياتها في الوصاية والرعاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والسجينة في القدس.

(٢) جامعة القدس ومعاهد ومدارس ومؤسسات التعليم والثقافة فيها، وضروة وأهمية ترتيب أوضاعها الداخلية في للرجعيات الإدارية واللالية والأكاديمية، وتطويرها لخدمة للجمع للقدس والعلاقات مع الأطراف للمائلة للاقليم والخارج!

(٣) القطاع الخدماتي في قضايا الصحة والخدمات الاجتماعية والاقتصاد والسياحة ومؤسسات للجمع المدني، وتشكيل "مجلس" لها وخطط عمل وتوأمة مع مثيلاتها في البيت الفلسطيني.

(٤) توجيه دور ومهام ما تبقى من الفصائل إلى مهام ترقى لدورها التاريخي والنضالي وخاصة في قضايا ضد التطبيع بكافة أنواعه وخاصة المقاطعة لإسرائيل (BDS).

وختم بالقول: ان القدس بحاجة لموازنة تليق بها كعاصمة للدولة الفلسطينية وتليق بمكانتها الدينية والتاريخية ولا بد من تقديم ثلاث خطط بالتساوي والتزامن: الأولى، خطط طوارئ، (بمعنى إطفاء حرائق) أمام جرافات تهدم البيوت وتصادر الأراضي وإقصاء السكان واعتقال وقتل الأطفال مع الرجال والنساء بدم بارد، والثانية: خطط صمود مقاوم بكرامة بمعنى اشتباك ميداني وسياسي وقانوني وإعلامي وتوظيف "الصناديق" الحلمية والعربية لذلك. والثالثة: خطط تنمية وتطوير للجمع للقدس والالتصاق بل الانصهار مع وفي عمقها الوطني الفلسطيني، وذلك في مجالات التخطيط والتنفيذ والتمويل مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الجغرافيا والديمغرافيا وقضايا السيادة كعاصمة دولة فلسطين.